

السياسية

الاثنين 26 يناير 2009 - العدد (20550)

الدعوة لإزالة تضارب النصوص في «القوانين التجارية» وإصدار قانون التجارة الإلكترونية

تحاكي الواقع، وتواكب التطورات والمتغيرات وتلبي المتطلبات الدولية، ونوه الأغبري إلى أهمية مخرجات الورشة في الإسهام بإعادة صياغة وتطوير التقرير الوطني حول القوانين التجارية للجمهورية اليمنية، ليكون معبرا عن حقيقة وواقع هذا القانون، وتحديد أولويات تحديث القوانين التجارية لتتلاءم مع متطلبات الاستثمار وضرورات التنمية الاقتصادية في اليمن. من جانبه، أكد ممثل المركز العربي لتطوير حكم القانون والنزاهة ببيروت أهمية الورشة في إيجاد إطار صالح للحوار بين ممثلي القطاع العام والخاص، بلاس المشكلات الحقيقية التي تعيق عملية التنمية. وكان المشاركون ناقشوا أوراق عمل حول السياسات المالية والاقتصادية اليمنية، والتقرير الوطني حول واقع القوانين التجارية في اليمن، ونظام القضاء التجاري في اليمن. ■

اليمنية والمصلحة الوطنية. كما طالبوا بإصدار قانون التجارة الإلكترونية، وضرورة وجود نصوص واضحة تحرم تصرفات رؤساء المجالس في البنوك فيما يتعلق بمنح القروض. وأكدت التوصيات ضرورة وقوف المشرع اليمني حول القواعد التي تتعلق بسلوك الموظفين خاصة المحاسبين القانونيين، وتضافر التشريعات التجارية مع التشريعات المكملة الأخرى مثل قانون منع الاحتكار والغش التجاري. وكان وزير العدل الدكتور غازي شائف الأغبري، أكد في افتتاح الورشة أن القوانين التجارية موضوع حراك واسع تقوم به الحكومة، من خلال لجنة وزارية عليا لتعديل القوانين المتعلقة بالتجارة والاستثمار. وأوضح الأغبري أن التعديلات التي ستنبأها الحكومة ستقوم على رؤية واضحة تنطلق من قواعد وأسس

صنعاء (سبا): أوصى المشاركون في الورشة الوطنية حول القوانين التجارية ومتطلبات التنمية الاقتصادية في اليمن التي عقدت أمس بصنعاء، بضرورة تفعيل دور الوزارات المعنية فيما يتعلق بتعديل القوانين التجارية، وإزالة تضارب النصوص في تلك القوانين خاصة قانون الضرائب. ودعا المشاركون في الورشة التي نظمتها وزارة العدل بالتعاون مع المركز العربي لتطوير حكم القانون والنزاهة ببيروت، بمشاركة ٥٠ مشاركا من قضاة ومحامين ورجال أعمال وأساتذة جامعات، إلى وجود نصوص قانونية تؤدي إلى مخرجات تخدم الاقتصاد والتنمية بما يقلل من حجم البطالة. وطالب المشاركون في توصياتهم بإعادة النظر في بعض القوانين الصادرة مثل قانون الرسوم القضائية والإثبات والضرائب، ومعالجة النصوص الخاصة بقانون الاستثمار بحيث يتم ربطها بالبيئة